جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

برامج الرعاية المتوفرة للمتقاعدين السعوديين ومقترحات تطويرها

د. علي بن أحمد السلطان

٢٠٠٥

برامج الرعاية المتوفرة للمتقاعدين السعوديين ومقترحات تطويرها

د. علي بن أحمد السلطان

٢ . برامج الرعاية المتوفرة للمتقاعدين السعوديين ومقترحات تطويرها

تقديـــم

في المدخل إلى هذا البحث يبدو مفيدا إيضاح الخلط الدائر بين مصطلح المتقاعد والمسن . فالمتقاعد خصوصا في المجتمع السعودي ووفق نظامه قد لا يكون مسنا ، وكذلك المسن في المجتمع السعودي وربما في غيره من المجتمعات قد لا يكون بالضرورة متقاعدا . والقضاة على سبيل المثال وكبار رجال الدولة في المراكز العليا وأعضاء مجلس الشورى والرتب العليا في القوات المسلحة ، بينهم من المسنين من لا يزالون يعملون وينتجون وهم في أعمار متقدمة . بينما يتقاعد مبكرا (اختياريا) أو إجباريا بقوة النظام من هم دون أل ٤٥ من العمر . فهذا المتقاعد عند هذا العمر المبكر ليس مسنا بطبيعة حاله , وذاك المسن الذي مازال يواصل عمله كما ذكرنا ليس بمتقاعد .

فالمتقاعد في نظر الباحث هو ذلك الذي تخلى عن عمل كان يزاوله إما برغبته وإما لعدم مقدرته على الاستمرار فاستحق بموجب النظام مقابلا ماليا يسمى معاش التقاعد . أما المسن ففي المجتمع السعودي ليس له تعريف محدد كما هو الحال في كثير من المجتمعات المعاصرة . لكن نظام التقاعد المدني المرعي حاليا ما زال يحيل إجباريا من بلغ الستين من موظفي الدولة إلى التقاعد . وهذا الإجراء من جانب نظام التقاعد يوحي بأن المسن من وجهة نظر المشرع (المنظم) السعودي هو من ناهز الستين من عمره . وهي خصوصية لا ينفرد بها نظام التقاعد السعودي بل إن معظم الأنظمة العربية تعتبر بلوغ سن الستين هو سن الإحالة الإجبارية على التقاعد . وعلى خلاف

ذلك نلاحظ أن أنظمة بعض الدول الغربية والشرقية قد راعت ارتفاع متوسط الأعمار فمددت في سن التقاعد مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث رفعت سن الاستحقاق إلى ٦٧ سنة . وهذا يعني بطبيعة الحال أن مصطلح المسن ليس بأمر ثابت وأنه قد يتغير حسب العصر وتغير المجتمع .

لكن الثابت دون مراء هو أن لكل عامل استقطع من أجره وفقا لعقد يسمى نظام التقاعد، حقوقاً لدى الجهة التي ترعى مشروع العقد وأن لكل متقاعد ومسن حقا على أهله ووطنه مستحقاً نتيجة لما بذله من جهد في سبيل بناء قاعدة ورفع سماء وطنه .

مشكلة البحث

المشكلة (أي المسألة) التي يتصدى لها هذا البحث قد تستوحى من عنوان الندوة «المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل» . فالاهتمام يعني إيصال الحقوق إلى مستحقها بكل يسر وسهولة والاستمرار بتطويرها وتحسينها بحسب مقتضيات الزمان ومتطلبات المكان والسعي لتحقيق ولو بعض توقعات المستفيد . أما التجاهل فقد يعني ثبات الحال المؤدي إلى تناقص المستحقات ولو بحكم المتغيرات مثل غلاء المعيشة وارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية . بمعنى أن توفر القناعة لدى مسؤولي برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية بأن ليس بالإمكان أفضل من الكائن فإن ذلك أمر قد يوصد الأبواب ويجمد ذهنية التطوير وتحسين الحال .

وهنا تبرز المشكلة حيث نظام التقاعد على وجه الخصوص يخرج العامل من خط الخدمة ولو كان قادرا على العمل دون النظر إلى توفير ما يكفي لمستلزمات الحياة اقتصاديا ، واجتماعيا ، وصحيا في غالب الأحيان .

والنتيجة أن شريحة من العاملين في الدولة وغيرها يعيشون بعد التقاعد تحت خط الفقر أو يكادون . وهنا يثور السؤال التالي :

هل هذا هو الخيار الوحيد ؟ وما هي برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين الذين نسارع بإخراجهم من خط الإنتاج في المملكة العربية السعودية ؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين في المملكة العربية السعودية ، وعلى إمكانية تطوير هذه البرامج في الوقت الحاضر .

أسئلة البحث

من أجل تسهيل الوصول إلى تحقيق هدف لهذا البحث يمكننا أن نثير ونجيب على السؤالين المبسطين التاليين :

١ ـ ما هي برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين في المملكة العربية السعودية؟

٢ ـ هل يمكن التوسع ببرامج الرعاية الحالية للمتقاعدين في المملكة العربية السعودية ؟

خطة البحث

رغبة بتسهيل الإجابة على سؤالي البحث وتحقيق المرامي والأغراض ، يجدر بالباحث أن يوزع ما تبقى من عمل البحث إلى أربعة أقسام موضحة فيما يلي :

القسم الأول : أدبيات البحث فيما يخص برامج الرعاية بشكل عام .

القسم الثاني : معالجة الإجابة على سؤالي البحث .

القسم الثالث : يتناول المقترحات التطويرية لبرامج الرعاية .

القسم الرابع : الخلاصة والتوصيات .

القسم الأول من الخطة : أدبيات

هذا القسم من خطة البحث يدور حول ما يتعلق ببرامج الرعاية للمتقاعدين بشكل عام وفي المدخل إلى هذا القسم من البحث نود أن ننوه إلى أن برامج الرعاية التي نتحدث عنها في مجال هذا البحث تنحصر في ثلاثة برامج رئيسية وكل منها له تفريعاته . ومما يلاحظ أن البرنامج الذي نتحدث عنه في المقام الأول هو ، برنامج اقتصادي ملازم لمتطلبات أساسيات المعيشة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد . ومعنى أساسيات المعيشة دخل يوفر للمتقاعد ولمن يقع تحت رعايته من أفراد أسرته حد الكفاية اللائقة بمثله . والبرنامج الثاني برنامج اجتماعي غرضه المساعدة على تهيئة الظروف وإفساح الفرص لتكوين علاقات تعليمية وثقافية وتوفر أوعية مناسبة لإقامة الأنشطة الأدبية والترفيهية والرياضية وكل ما من شأنه ملء فراغ المتقاعد وربطه بغيره وبمؤسسات المجتمع .

أما البرنامج الثالث والأخير فهو البرنامج الصحي الذي يوفر البيئة المناسبة لتعريف المتقاعد بشروط الغذاء الصحي وتتوفر من خلاله العيادات الطبية الأولية ويساعد في الحصول على برنامج تأمين صحي مناسب ويتيح المجال لممارسة أنواع التمارين الرياضية المناسبة . ومعنى ذلك هو أن برامج الرعاية التي يتطرق إليها هذا البحث تقوم في الأصل على البرامج الثلاثة

سالفة الذكر وأن الاستفادة من الأدبيات ستصب في إيضاح هذا المعنى . وتوضح للمستفيدين ما لدى الآخرين من تجارب وخبرات في خدمات رعاية المتقاعدين في مجال الاقتصاد والاجتماع والصحة .

٢ . ١ البرنامج الاقتصادي

وفي هذا الخصوص ينوه نائب مفوضية الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية « إن التأمين الاجتماعي هو أكبر عنصر فردي في نظام الرعاية الاجتماعية في معظم الدول . وقد نشأ التأمين الاجتماعي من ترتيبات التأمين الاختيارية التي وضعتها نقابات الحرفيين والتجار في القرون الوسطى في أوروبا ، وصادقت الحكومات على شرعيتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ثم انتشرت بعد ذلك في الأمريكتين » (تومبسون : ١١٥) . ويقول الحمدان متحدثا باسم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية « أظهر الواقع الحاجة إلى وجود نظام ملزم وتحت إشراف الدولة لتقديم الخدمات الاجتماعية ومستلزمات المعيشة للأفراد والأسر المحتاجة إلى تلك الخدمات ؛ لذلك بدأت الأنظمة العمالية في الصدور ومنها أنظمة التأمينات الاجتماعية . . . ويعتبر صدور نظام التأمينات الاجتماعية أحد الإنجازات الكبرى التي حققتها الحكومة السعودية في مجال التنمية الاجتماعية ورعاية أفراد وأسر القوى العاملة . . . حيث يؤمن لهم النظام ولأبنائهم ومن يعولونهم من أفراد العائلة الدخل المناسب للمعيشة . (الحمدان : ٤٤١-٤٤٤) . ومن هذا العرض الذي يتحدث عنه الحمدان يتبين أن التأمين الاجتماعي الذي يعنيه لا يتجاوز حد المعاش التقاعدي للعامل .

هذا ولعله من المناسب أن يشار إلى أن حال مؤسسة التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لا تختلف كثيراً عن حال المؤسسة العامة للتقاعد، فكل منهما لا تقدم للمتقاعد أياً من الخدمات سوى صرف المستحقات الشهرية من معاش التقاعد. حيث يقوم مفهوم «التقاعد في المجتمع السعودي على فلسفة ضمان دخل معين يساعد الفرد الذي فقد وظيفته بسبب العجز أو الكبر على العيش في مستوى لائق في حياته، ولأسرته بعد وفاته؛ تقديراً لخدماته التي قدمها لمجتمعه» (الغريب، ١٤٢٣هـ: ٦٥٣).

ويلاحظ في هذا المعنى أن خدمات المؤسسة العامة للتقاعد وكما أشرنا تتماثل مع خدمات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الاقتصار على برنامج الرعاية الاقتصادية المتمثلة بصرف المعاشات الشهرية لمستحقيها من المتقاعدين أو للمستحقين من الورثة. وحول كفاية المعاشات لا يتفق صنيتان مع ما ذكره الغريب من أن المعاش ما بعد الخدمة يوفر للمتقاعد مستوى لائقاً في حياته حيث يقول: «إن الدخل المالي للمتقاعدين يمثل أهمية قصوى ويعتبر القضية التي ما زالت تواجه المتقاعدين حتى الآن وفي المستقبل ستكبر هذه المشكلة وسيواجه المتقاعدون القادمون مشكلات جمة ما لم يكن هناك ديناميكية للتغير تفي وتتكيف مع تطورات المستقبل... والحقيقة أن هاجس الخوف من المشكلة الاقتصادية يوقظ مضاجع المتقاعدين الذين يعيشون على الراتب التقاعدي فقط، يزكيه الغلاء الذي تعيشه جميع دول العالم ومستوى المعيشة المتزايد يوما بعد يوم، لا يصاحبه زيادة في الراتب التقاعدي (صنيتان: ١٤٤، ١٦٥).

ويعزز ما جاء بتخوفات الباحث صنيتان حول ضآلة كفاية المعاش التقاعدي ما توصلت إليه نتائج بحث السلطان وابن طالب فيما ذكرت نتائج

البحث أن ٧١٪ من المبحوثين أبدوا الرغبة بالعمل بعد التقاعد بدافع أن معاش التقاعد لا يفي بمتطلبات الحياة ، وعلى نفس المنوال من ذات البحث تفيد نتيجة أخرى أن أكثر من ٣٢٪ من المبحوثين تقل معاشاتهم الشهرية عن ألفي ريال (السلطان وابن طالب : ٣٤٠ ، ٣٤٢) . وبحسب نظام التقاعد المطبق في المؤسستين ، المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لا يزيد الحد الأدنى للمعاش الشهري عن ١٥٠٠ ريال .

ولعلنا قبل الانتهاء من مناقشة الجزء الأول من هذا القسم من البحث نشير إلى أن المتتبع لأنظمة وأدبيات التأمينات والتقاعد يجد دائما شريحة من المتقاعدين في العالم لا تتمتع برغد كاف من العيش . لكن لدى غالب المجتمعات ديناميكيات متنوعة للتطوير المستمر مثل : ربط الحد الأدنى لمعاش التقاعد بالحد الأدنى للأجور وتقرير علاوات سنوية لمواجهة التضخم المالي وغلاء المعيشة . ومثل هذا المنهج قد تحتاج إليه مؤسستا التقاعد والتأمينات الاجتماعية في المملكة ولكن بعد أن يتم إقرار حد أدنى للأجور يتناسب مع مستلزمات حياة الفرد في هذا العصر . وتطبيق مثل أو ما يقارب هذا المنهج سيغني عن استمرار التعامل مع زيادة المعاشات التقاعدية بصيغ المكرمات التي غالبا ما تأتي متأخرة عن وقتها .

٢ .٢ البرنامج الاجتماعي

الجزء الثاني من القسم الأول من خطة هذا البحث يتناول البرنامج الاجتماعي وهو جزء من الرعاية التي غالبا ما توفرها المجتمعات للمتقاعدين والمسنين من المواطنين . وفي هذا السياق يتم التطرق إلى دراسة أبا الخيل «الشيخوخة ومراكز العناية بالمسنين في العالم» وفي هذه الدراسة عرف

الباحث المركز الاجتماعي الصحي بأنه «يوفر نشاطات وخدمات اجتماعية مقرونة بخدمات صحية وقائية أولية مثل : فحص ضغط الدم ومستوى السكر . . . إلخ . كما عرف مركز الرعاية النهارية للكبار بذلك الذي يوفر النشاطات الاجتماعية ، وبعض الخدمات الصحية للمسنين والمعوقين نسبيا ، والقادرين على الإقامة بمفردهم إلا أنهم يحتاجون إلى رعاية لتخفيف الوحدة والعزلة . . وفي هذه المراكز غالبا ما تتوفر النشاطات الترفيهية بالإضافة إلى توفير وسائل النقل من وإلى العيادات الطبية .

وأثناء تقصي الباحث لجمع المعلومات ذكر أنه زار ثماني دول حول العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية ودولتين عربيتين : الكويت ، ومصر . ومما يلاحظ أن أشد ما جلب انتباه الباحث نوع وجودة الخدمات التي تقدم في نوادي الرعاية النهارية للمسنين في الدول الاسكندنافية وكذلك اليابان . وأشار فيما ذكر أن الدنمارك تعمد في برامجها إلى إشراك كل من الحكومات الفدرالية والمحلية من أجل تقديم الخدمات المجانية وشبه المجانية لرعاية المسنين بما في ذلك السكن ووجبات الطعام . ونوه الباحث إلى أن الجهة المسؤولة عن الرعاية في الدنمارك هي «الجمعية الدنماركية لرعاية المسنين» ، حيث تم تأسيسها عام ١٩١٠م .

أما في اليابان فقد وجد الباحث أن مركز الرعاية النهارية والمراكز الجماعية ونوادي المسنين توفر الخدمات الاجتماعية منذ زمن بعيد إلا أن الحكومة لم تضع معايير نظامية لهذه الخدمات إلا في عام ١٩٨٣م . وإنه على ضوء هذه المعايير فإن وزارة الصحة اليابانية تتولى الإشراف على هذه الخدمات . وهدف القانون من توفير هذا النوع والمستوى من الخدمات يرمي إلى تحقيق السعادة والحفاظ على الصحة العقلية والجسمية وتوفير حياة الاستقرار للمسنين وإعطائهم الإحساس بأنه ما زال لديهم هدف في الحياة (أبا الخيل : ٢١ ، ٦٩-٧٠ ، ٨١) .

أما خميسي فيقول إنه من الواضح الجلي أن لكل مرحلة من مراحل العمر متطلباتها« فالمسن يحتاج إلى أنواع الطعام التي تتصف بسهولة الهضم وخلوها من الهرمونات ، وإلى الفواكه والخضراوات، إذ لا يمكنه تناول الأطعمة نفسها التي يأكلها سائر أفراد العائلة، والتي كان يتناولها عندما كان في عمر أصغر . كما يحتاج إلى القيام بنشاطات رياضية ولا سيما المشي اليومي وعدم الإكثار من تناول الأدوية والبحث عن أداء عمل معين وقراءة الكتب والمجلات ومتابعة الصحف ومشاهدة التلفزيون والذهاب إلى النوادي الرياضية والجمعيات الخاصة بالمسنين» (خميسي : ١-٢).

وفي دراسة شرف عن « توافق المتقاعدين مع الحياة الأسرية في مدينة جدة » تناولت الباحثة موضوع النوادي الاجتماعية من حيث تواجدها ومستوى الموجود منها بقولها « إن أغلبية المتقاعدين ٩ , ٧٠٪ ترى أن الأندية الترفيهية في المجتمع ليست على المستوى المطلوب حيث لا وجود للنوادي المنظمة المزودة بالمكتبة المناسبة والأماكن المخصصة للرياضة الخفيفة والثقيلة وقاعات الاجتماع وعقد الندوات التثقيفية والترفيهية وما إلى ذلك وحتى وإن وجدت بعض النوادي المخصصة للمجمعات السكنية التابعة لسكن موظفي بعض المستشفيات وبعض المؤسسات الحكومية ، فهي نوادي ذات إمكانيات محدودة وبالكاد تفي ببعض الاحتياجات (شرف : ٢٦٣) .

وهذا الفراغ أو شبه الفراغ الذي نوهت إليه ليلى شرف في دراستها يلهمنا بأن الأوعية وهي المراكز أو النوادي الاجتماعية ، إذا ما استثنينا مركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض أو بعض النوادي المحدودة والمخصصة لمنسوبي بعض المؤسسات الحكومية فإنه لا يوجد نوادي في المملكة تسد هذا الفراغ . وبالتالي يصبح ليس لدينا نواد أو مراكز اجتماعية تؤدي أي خدمة للمتقاعدين ، وبحسب علم الباحث فإن المؤسسة العامة للتقاعد

وكذلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تسعيان إلى إيجاد نواد أو مراكز اجتماعية للمتقاعدين إذ تريان أن مثل هذا النشاط خارج دائرة مهامهما . ومعنى ذلك أن الاستحقاقات الاجتماعية للمتقاعدين تظل كما كانت معلقة بصرف النظر عن القناعات القائمة بأهمية وجودها ويبقى شعور المتقاعد «أن المجتمع لا يقدم التسهيلات المناسبة والخدمات المعينة لهذه الفئة من فئات المتقاعدين ؛ فيظهر الشعور بالإهمال وانعدام القيمة في المجتمع» (مركز سلمان الاجتماعي : ٥٤٥) وفي هذا الصدد لا يستطيع الباحث قبل ختام هذا الجزء من البحث إلا أن يؤكد أن مؤسستي التقاعد والتأمينات مطالبتان بتقديم تصور للكيفية التي يمكن بها ملء الفراغ الناتج عن غياب مراكز اجتماعية لخدمة المتقاعدين . وفي قناعة الباحث أن تصوراً من هذا القبيل سيجد له صدى إيجابياً لدى ولاة الأمر وبالتالي يأخذ طريقه إلى التنفيذ . ويقاس ذلك على نجاح محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عندما سعى استطاع إيجاد وظائف لبعض المتقاعدين المحتاجين لدى بعض الشركات الأهلية .

٢ .٣ البرنامج الصحي

وفي الجزء الثالث والأخير من القسم الأول لهذا البحث يتناول الباحث البرنامج الصحي لتكتمل من خلاله حلقة الأدبيات التي أراد منها أن تكون قاعدة تنهض على أرضيتها بقية أقسام البحث . ونشير في المدخل إلى هذا الجزء إلى أن ظاهرة التقاعد أو كبر السن هي لا شك ظاهرة عالمية وموجودة في كل المجتمعات . ولأهمية هذه الظاهرة فإنها تستجلب الاهتمام وتستدعي عقد المؤتمرات العالمية التي تشارك في حضورها مندوبيات الدول وممثلي الجمعيات وهيئات المجتمع المدني . وتتم في هذه المؤتمرات الدولية

مناقشة أهم الاحتياجات وتصدر العديد من القرارات والتوصيات بهدف توفير الخدمات اللازمة لهذه الفئة العمرية في العالم ومنها الخدمات الصحية . وبهذا الخصوص يشير الباحث إلى ما ورد في البيان السياسي لمؤتمر الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المنعقد في مدريد (٢٠٠٢م) ونصه « نسلم بضرورة الوصول تدريجيا إلى الأعمال التام لحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية . ونؤكد أن بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة أهم هدف اجتماعي على نطاق عالمي يتطلب تحقيقه عملاً من العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى قطاع الصحة . ونلتزم بأن نوفر لكبار السن فرصا شاملة ومتساوية للحصول على الرعاية الصحية والخدمات ؛ بما فيها خدمات الصحة البدنية والعقلية ، وندرك أن حاجة السكان المسنين المتزايدة إلى الرعاية والعلاج تستلزم وضع سياسات إضافية ، ولا سيما ، في مجال الرعاية والمعالجة وتعزيز أنماط الحياة الصحية والبيئات الداعمة . وسنشجع على استقلالية كبار السن ، والتواصل معهم وتمكينهم من المشاركة بالكامل في جميع جوانب المجتمع . ونقر بمساهمتهم في التنمية من خلال دورهم كمقدمين للرعاية » (م٤ ، تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة : ٤) .

وعلى نفس السياق من الاهتمام أبرزت دراسة أبا الخيل التي سبق ذكرها أن البرامج الصحية كانت حاضرة وبارزة في كل المراكز والنوادي الاجتماعية في الدول الثمان التي زارها ، وأن الصحة الوقائية والعلاجية تلقى جل الاهتمام بالأخص لدى الدول الأوربية واليابان وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية . وأوضحت الدراسة أن للمسنين في مشاركاتهم الإيجابية دوراً في إيجاد وإنجاح هذه البرامج وذلك من خلال تفاعلهم داخل جمعيات ومنظمات النفع العام أو المجتمع المدني (أبا الخيل : ٦٦-٧٣) .

ولعل ما يسترعي الانتباه ويثير الاهتمام هو أن ما يجري في المجتمعات الأخرى من عناية واهتمام بالجوانب الصحية للمسنين ، وما يعقد من مؤتمرات دولية ويصدر عنها من قرارات وتوصيات إلا أنه مع ذلك يظل «المرضى المسنون في معظم بلدان العالم الثالث لا تخصص لهم أي عناية من أجل مواجهة احتياجاتهم ، كما لا تخصص لهم أقسام خاصة بالمستشفيات ، ولا يوجد اختصاصيون في مجال طب الشيخوخة ، فتسوء أحوالهم الصحية ، ومعظمهم من الفقراء الذين يعيشون حياة خاملة في انتظار الموت» (خميسي : ١) .

ونتيجة لما توضحه الأدبيات من أن العالم الثالث لا يهتم ولا يلقي عناية لصحة المسنين والمتقاعدين في مجتمعاتهم ، يظل نموذج أبا الخيل المقترح حول إنشاء مراكز اجتماعية صحية في المملكة مناسبا ومقبولا وقابلا للتنفيذ . وفي قناعة الباحث أن هذا النموذج إذا ما طور ليتناسب مع متطلبات المرحلة فإنه يستحق كل الاهتمام والعناية من جانب المسؤولين في وزارتي الصحة والشئون الاجتماعية .

أما النموذج الذي يقترح أبا الخيل إنشاءه فقد حدد له سبعة أهداف مجملها يتلخص بمعالجة الوحدة المسببة للاكتئاب لدى المسن وتنمية العلاقات الاجتماعية بين رواد المركز والمجتمع إضافة إلى التأقلم مع تغيرات المجتمع والاستفادة من أوقات الفراغ من خلال الأنشطة المتنوعة في المركز . وفي الجانب الصحي يحث الباحث على أهمية عقد الندوات حول التوعية الصحية للمسنين ، وتقديم النصح والمشورة حول التغذية ونظام الغذاء الصحي . ويضيف الباحث ضرورة توفر إجراء الفحص البدني الدوري للمسن في المركز مع خدمة الرعاية الطبية الأولية . (أبا الخيل : ١٤١-١٤٣) .

وعلى نفس منوال الرعاية الصحية للمسنين في المملكة العربية السعودية خصوصاً يقول الباز : إن أعداد المسنين تتزايد في كل المجتمعات ولذا سيشكل المسنون نسبة لا يستهان بهم كفئة عمرية موجودة بين الفئات . ويضيف أن تقديم رعاية صحية متخصصة ستساهم في رفع المستوى الصحي وستعبر عن اهتمام وتقدير المجتمع لفئة كافحت أسهمت في كل ما وصل إليه المجتمع من نمو وتطور وستدخل الطمأنينة كذلك في نفوس الأجيال الشابة من أن هناك من سيهتم بهم عندما يصبحون شيوخاً .

ويوضح الباز أن في المملكة على سبيل المثال مستشفيات وأقساماً ومراكز رعاية أولية متخصصة وخاصة بأنواع من أمراض الأطفال وهو عمل وإنجاز محمود. ولكنه في المقابل لا يوجد مستشفيات ولا أقسام متخصصة بأمراض كبار السن . والغائب عن الذهن هو أن تقديم رعاية صحية متخصصة بالمسنين سيسهم في خفض تكاليف العلاج ويرفع مستوى الحياة الصحية لدى المسنين . إذ إن الهدف من الرعاية الصحية وتطويرها توفير حياة هادئة ومستقرة من شأنها أن تساعد المسن على الاستمرار في أداء أدواره المتوقعة وتمكنه من الاعتماد على نفسه وتخفف الأعباء عن الأسرة .

ويبين الباحث أن طب المسنين أصبح أحد فروع الطب وبات يدرس في الجامعات العالمية ، ومع تزايد الاهتمام بهذا الفرع أصبح عدد المتخصصين به لا يقل عن عدد المتخصصين في الطب الباطني أو طب الجراحة .

ولذا يتمنى الباحث أن يرى طب المسنين يدرس في الجامعات السعودية كأحد التخصصات المهمة في الطب ، وأن يشجع الطلاب ماديا ومعنويا للالتحاق بهذه التخصص . (الباز : ٨٩-١٠٠) .

وفي نهاية هذه التغطية المتواضعة للأدبيات يلاحظ القارئ أن القسم الأول من هذا البحث وهو الخاص بالأدبيات قد تم توزيعه إلى ثلاثة أجزاء والجزء في هذا التقسيم يعبر عن برنامج الرعاية الاجتماعية التي عادة ما توفر خدمة للمتقاعدين في بعض المجتمعات .

وفي هذا الخصوص حاول الباحث من خلال استعراضه لما توفر له من أدبيات أن يتعرف على نوعية وطبيعة الخدمات التي يتم توفيرها للمتقاعدين في المجتمعات الأخرى . والغرض من وجهة نظر الباحث أن ما تم استخلاصه وبناؤه من الأدبيات سيرسم إطاراً نظرياً يهتدي على ضوئه الباحث ويكون قاعدة للمقارنات واستكمالاً لأقسام البحث المتبقية الأخرى .

القسم الثاني من خطة البحث: معالجة الإجابة عن سؤالي البحث

السؤال الأول يقول : ما هي برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين في المملكة ؟

وهذا السؤال بطبيعة الحال يتمحور حول ما هي برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين في المملكة العربية السعودية . وفي مطلع الإجابة عن السؤال نذكر القارئ أن مركز اهتمام هذا البحث يتضمن في لبه ثلاثة برامج أولها اقتصادي والثاني اجتماعي وثالثها الأخير صحي . وقد استند الباحث في هذا التقسيم (الثلاثي) على ما أمكن استمداده واستنباطه من الأدبيات وما وضحته من أن البرامج الثلاثة المذكورة موجودة لدى الكثير من الدول الغربية والشرقية المتقدمة باستثناء دول العالم الثالث التي لا تتوفر لديها إلا بعض هذه البرامج ، وهذا ما نرغب بفحصه والتأكد منه . فالمملكة العربية السعودية وهي مدار البحث ممثلة بالمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، حيث الأولى مسؤولة عن موظفي الدولة ، والثانية

مسؤولة عن العاملين في القطاع الخاص والعاملين بالأجور لدى القطاع العام ، فكل منهما لا توفر إلى جانب المعاشات للمتقاعدين أي خدمات أخرى .

ومن خلال حديث ، قريب قد تم مع بعض المسؤولين في هاتين المؤسستين تبين أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مازالت واقفة عند برنامجها الوحيد وهو جباية ورعاية أموال التقاعد واستثمارها لصالح المستفيدين ، وصرف المعاشات الشهرية للمتقاعدين أو لورثتهم من بعدهم . أما المؤسسة العامة للتقاعد فهي تفعل ما تفعله المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من جباية واستثمار وتنمية لأموال صندوق التقاعد وصرف للمعاشات الشهرية لمستحقيها بانتظام . إلا أنه علاوة عليه «ذكر محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن عبد الله الخراشي في خطابه المرسل إلى رئيس مجلس الشورى صالح بن عبد الله بن حميد أن المؤسسة تبنت برنامجاً يرمي للاستفادة من خبرات المتقاعدين بتوجيه من وزير المالية والرئيس لمجلس إدارة صندوق التقاعد . وأنه بناء عليه أعدت المؤسسة استبانة لجمع المعلومات وقد أرسلتها إلى جميع أجهزة الدولة ، تتضمن طلب بيانات عن جميع الموظفين المقبلين على التقاعد مدنيين وعسكريين وذلك بغرض معرفة الراغبين منهم بالعمل بعد التقاعد . وبعد أن توفر نصيب من المعلومات تمكنت المؤسسة من إيصالها إلى كثير من المؤسسات والشركات والغرف التجارية السعودية » . (وهيب / الوطن) .

وبعد قراءة جريدة الوطن التي نشرت هذا الخبر زار الباحث معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد فأكد معاليه صحة ما نشرته الوطن . وأضاف أنه سعى بنفسه وزار بعض المؤسسات والشركات وقد كللت زياراته واتصالاته بتوظيف عدد من المتقاعدين خصوصاً من القطاع العسكري .

أما الأستاذ جمال العجاجي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فقد أشار إلى «أن برنامج معاشات التقاعد لم يبدأ إلا متأخراً لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقارنة بأسبقية برنامج التقاعد لموظفي الدولة» إلا أن ورثة متقاعد القطاع الخاص يحصلون على ميزة لا يوفرها نظام التقاعد لموظفي الدولة . وهذه الميزة كما ذكر هي أن حق الوريث من تقاعد المورث يعاد تقسيمه على بقية الورثة متى ما سقط حق هذا الوريث في الاستحقاق لأي سبب من الأسباب .

وإذا ما استثنينا هذه الميزة فإن نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ، ونظام التأمينات الاجتماعية قد ضيق مجال الفوارق خصوصاً بين النظام المدني والتأمينات الاجتماعية . فمدة الخدمة نفسها (٤٠ سنة) للنظامين والحد الأدنى للمعاش هو نفس المقدار (١٥٠٠) ريال ، عدا أن نظام التأمينات لا يلزم بالتقاعد الإجباري عند بلوغ العامل (٦٠) سنة من عمره ، بينما نظام التقاعد الحكومي يلزم الموظف بالتنحي الإجباري .

ومما سبق عرضه يتبين للقارئ أن البرنامج الوحيد الذي توفره المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هو البرنامج الاقتصادي الممثل بالمعاش التقاعدي الذي حده الأدنى لا يزيد عن (١٥٠٠) ريال . لكنه يظل في الواقع برنامجاً حيوياً مهماً بكل المقاييس . لولا أن المطالب قد تغيرت ومستويات الحياة قد تبدلت . فأصبح لدى المتقاعد حاجة وطموح إلى الأفضل وأصبح من الصعب جداً على المواطن السعودي أن يعيش دون مستوى الكفاف في مجتمع ميسور . وهذا يعني أن البرنامج الاقتصادي بحاجة إلى إعادة نظر وأن نظام التقاعد بحاجة إلى إعادة نظر وأن وجود برنامج اجتماعي وصحي قد أصبح مطلباً وضرورة في الوقت الراهن .

وفي التعبير عن هذه المطالب الناتجة عن عدم رضا المتقاعد يقول العودة « المؤسسة العامة للتقاعد لا توفر أي نوع من الخدمات الاجتماعية أو الصحية أو الترفيهية للمتقاعدين ، كما أن المصلحة في معظم الأحوال لا تقدم أية فرصة مشاركة للمستفيدين في السياسة الإدارية أو الاستشارية » (العودة : ٦١٦) أما صنيتان فحول نفس الموضوع يقول : آن الأوان لوجود برامج مكثفة لكبار السن . كما ينبغي لهذه البرامج أن تكون مغرية ومتعددة من أجل أن تحقق الفوائد المرجوة للوطن وكبار السن (صنيتان : ١٦٧) .

وقبل نهاية المناقشة للبرنامج الاقتصادي يجدر أن يسترعي الباحث اهتمام المسؤولين بمؤسستي التقاعد إلى أن مؤشرات نتائج أحد البحوث الميدانية توضح أن قرابة ٤٠٪ من المتقاعدين لا يملكون مساكن يعيشون بها وأن ٣٢٪ معاشاتهم الشهرية تقل عن ألفي ريال (السلطان وابن طالب : ٣٤٠) وهذه حصيلة عمل سنوات في القطاع العام لكن هذه الشريحة ما زالت تحت أو قريبة من خط الفقر الذي كشف غطاءه سمو ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز في زيارته لبعض أحياء مدينة الرياض في شهر رمضان ١٤٢٥هـ. وهذا يعني أن البرنامج الاقتصادي الذي لا نملك إلا أن نعتز بوجوده ، وهو الخدمة الوحيدة الموفرة للمتقاعدين لا يعد بنظر الباحث ناجحا إذا لم يق المستفيدين طائلة الاحتياج .

وعند هذه النقطة يجدر بالباحث أن يلفت انتباه القارئ إلى أنه في العرض والمناقشة السالفة لموضوع هذا البرنامج قال إنه البرنامج الوحيد من الخدمات الموفرة للمتقاعدين . لكن الاستثناء الذي ينبغي أن يذكر قبل الانتهاء من الحديث حول البرنامج الاقتصادي هو وجود بعض الخدمات التي يحصل عليها المتقاعدون هنا وهناك . ومن ذلك على سبيل المثال شركة أرامكو السعودية تؤمن «للمتقاعد وزوجته العلاج الطبي المجاني مدى

الحياة، وتبقى على اتصال دائم بالمتقاعدين من خلال السماح لهم باستخدام مرافقها الترفيهية وإصدار مجلة الحصاد الفصلية التي تهتم بشئونهم ، إضافة إلى برنامج سنوي يتم بموجبه تحديث المعلومات الخاصة بهم وإقامة حفل يتم فيه لقاؤهم ببعضهم البعض وبمسؤولي أرامكو السعودية » (أرامكو السعودية : ٤٥٩) .

وهنا يبين الباحث أن مثل خدمات أرامكو أو قريب منها تتوفر لمنسوبي القطاعات العسكرية . ومثال هذه الخدمات العلاج الصحي المجاني والاستفادة من المدارس الخاصة بالقطاع . وكذلك استخدام المرافق المتوفرة لدى القطاع مثل النوادي وما تحويه من تسهيلات خدمية نجدها متاحة لمنسوبي القطاعات العسكرية قبل وتستمر بعد التقاعد .

ونذكر من الاستثناءات كذلك مركز الأمير سلمان الاجتماعي بمدينة الرياض . وهذا المركز يعتبر مثالاً جيداً لأي مركز اجتماعي صحي مجهز . وقد تم بناؤه بأموال أهلية من أعيان مدينة الرياض ودعم خاص من الدولة وتشجيع وإسناد معنوي من أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز . والمركز مفتوح للاشتراك وعضويته متاحة للمتقاعد وغير المتقاعد للنساء والرجال وكل فرد تنطبق عليه شروط الانتساب .

ويتضح في الختام أنه ليس بالإمكان الإجابة عن السؤال الأول الذي يقول : ما هي البرامج الموفرة للمتقاعدين في المملكة العربية السعودية دون القول إنه لا يوجد برامج إلى جانب البرنامج الاقتصادي متاحاً لخدمة المتقاعدين في الوقت الحاضر . أما الاستثناءات التي ألمح الباحث إلى ذكرها فإن الاستفادة منها مقصورة على بعض الفئات من المتقاعدين ولا يستفيد منها كل المتقاعدين .

وفي مدخل الإجابة على السؤال البحثي الثاني الذي نصه يقول «هل يمكن التوسع ببرامج الرعاية للمتقاعدين في المملكة ؟» من الواضح أن هذا السؤال يتطرق إلى مدى إمكانية التوسع ببرامج الرعاية لخدمة المتقاعدين في المملكة العربية السعودية . وقبل الإجابة ، دعونا نسأل ما هي احتياجات المتقاعدين ؟

وإذا كان مختصر الجواب هو أن للمتقاعدين احتياجات اقتصادية واجتماعية وصحية . فإن السؤال الطبيعي الثاني هل توفرت الاحتياجات الرئيسية الثلاثة للمتقاعدين ؟ ويأتي الجواب بالطبع نعم توفر الاحتياج الاقتصادي كما أسلفنا ولكن دون غيره من احتياجات المتقاعدين .

وبغية الزيادة في الإيضاح نعيد صياغة السؤال مرة كالتالي :

هل بالإمكان إيجاد برنامج اجتماعي وآخر صحي لخدمة المتقاعدين في هذه المرحلة من تطور المجتمع السعودي ؟

وضمن مستلزمات الإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نستحضر مؤشرات ، ومتطلبات الاحتياج مع النظر في معوقات التنفيذ .

ومن أولويات متطلبات المتقاعدين أو استحقاقاتهم ما أبرزته توصيات دراسة شرف حول توافق المتقاعدين مع الحياة الأسرية والاجتماعية في مدينة جدة فيما نبهت إليه من ضرورة إيجاد أندية للمتقاعدين أو تخصيص أقسام لهم في الأندية الموجودة العامة بحيث يتوفر لهذه النوادي مختلف المناشط الاجتماعية والثقافية والترفيهية والإنتاجية وتنظيم الرحلات الاستجمامية أو الترويحية وفي المجال الصحي أوصت الباحثة بإيجاد برنامج تأمين صحي حتى يتسنى للمتقاعدين وأسرهم توفر سبل العلاج الطبي . إضافة إلى عقد ندوات خاصة لنشر الوعي الصحي في أوساط المتقاعدين (شرف : ٢٨١-٢٨٢) .

وتوافقا مع ذات الاهتمام حول رغبة المسنين في السعودية أكدت دراسة أبا الخيل أن الغالبية العظمى من مفردات بحثه قد عبرت بوضوح عن الرغبة بوجود نواد اجتماعية صحية للمسنين في المملكة . وبينت الدراسة أن غالبية المبحوثين يرون أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً (الشؤون الاجتماعية الحالية) أولى بتبني مثل هذه المرافق ويقترحون أن تسمى هذه المرافق مراكزاً بدلاً من نوادي .

في نفس الموضوع بينت دراسة أخرى خاصة بالمتقاعدين أن الغالبية العظمى من مفردات البحث أجابت بنسبة عالية جدا معربة عن رغبتها حول إيجاد نواد ثقافية ترفيهية رياضية وبرنامج للرحلات الترويحية إلى جانب إيجاد سبل للخدمات الصحية (السلطان وابن طالب : ١٤٨-١٥٢) .

وضمن نفس السياق ورد ضمن أهم توصيات ورقة عمل إدارة الجمعيات التعاونية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما يؤكد أهمية الحاجة إلى «إنشاء أندية اجتماعية للمتقاعدين بحيث تصمم هذه الأندية لتتلاءم مع ظروف وطبيعة العناصر المخدومة ، وأن تزود بالإمكانيات التي تعين على ممارسة الهوايات الثقافية والفنية والترويحية التي تتناسب مع أعمارهم» (الشهري : ٥٣٥) .

من هذا الاستعراض لكل هذه الدراسات يمكن للقارئ أن يتبين أن هناك حاجة وأن هناك رغبة واضحة لدى شريحة المتقاعدين وتلمساً للاحتياجات من قبل بعض المهتمين بوجود نواد أو مراكز اجتماعية صحية تملأ الفراغ الموجود نتيجة لغياب مثل هذه الخدمات المطلوبة والمرغوبة في الوقت نفسه . وهذا من وجهة نظر الباحث أمر قابل للتحقيق ويدعو إلى التوسع الممكن لبرامج الرعاية الذي يطالب به المتقاعدون .

أما معوقات التنفيذ كما أشرنا إليها سالفاً فلا يمكن بحثها قبل تحديد الجهة المسؤولة عنها وبعدها يمكن التعرف ومناقشة أسباب الحيلولة دون إيجاد مثل هذه البرامج الاجتماعية والصحية لفئة سبقت من جاء بعدها في خدمة وطن الجميع . وحول تحديد المسؤولية حول ما إذا كانت خاصة بجهة بعينها أو مشتركة بين عدة جهات . في هذا الخصوص تحدث الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) في بيان ألقاه في مؤتمر الجمعية العامة الثانية للشيخوخة المنعقد في مدريد تناول ثورة استخدام تكنولوجيا المعلومات وبناء الشراكات لبناء مجتمع لكل الأعمار حين قال «تتمثل الثورة العالمية الجيدة ، التي حدثت مؤخرا ، في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتمكين المجتمع المدني. وهذا أمر يمكننا من بناء الشراكات اللازمة لتحقيق مجتمع لكل الأعمار. ومع أنه تقع على كاهل الحكومات المسؤولة الرئيسية إزاء المسنين فإن على هذه الحكومات أن تعمل من خلال ائتلافات فعالة تشمل كل الجهات الفاعلة : من المنظمات غير الحكومية إلى القطاع الخاص ، ومن المنظمات الدولية إلى المربين والاختصاصيين الصحيين ، وبالطبع جمعيات المسنين أنفسهم وآمل في أنكم ستبعثون برسالة أوسع إلى العالم مؤداها : المسنون ليسوا فئة منفصلة . ذلك أننا سنكون مسنين ذات يوم ، هذا إذا حالفنا الحظ . . دعونا إذاً ننظر إلى المسنين لا على أنهم أناس معزولون عنا، ولكن على أنهم هم نحن مستقبلا . ودعونا نسلم بأن المسنين هم جميعا أفراد، لهم احتياجات ولديهم مواطن قوة ، لا فئة أفرادها متماثلون بسبب شيخوختهم » (عنان : ٨٩) .

ولعل الشاهد من إيراد هذا المقتطف هو إيضاح أن المسؤولية الرئيسية الأولى عن المسنين أو المتقاعدين في أي مجتمع دون استثناء تقع على كاهل الدولة في المجتمع المعين . وفيما يخص موضوع البحث فإن مؤسستي التقاعد تمثل الدولة في المملكة العربية السعودية وأن عليهما أن يدعوا بقية

فعاليات المجتمع للمشاركة مثل القطاع الخاص وجمعيات النفع العام والجمعيات المهنية المتخصصة وغيرها ، من أجل بناء مراكز اجتماعية / صحية في الأنحاء المتفرقة من المملكة . فالمتوقع من هاتين المؤسستين أن تقودا وأن تبادرا وألا تكونا أسيرتي الماضي . حيث إن ما كان متبعا في ذلك الماضي لم يعد كافيا في الوقت الحاضر وأن الركون إليه يؤدي إلى التجمد والخمول وكل ما يتنافى مع متطلبات التغيير والتطوير المتمشي مع احتياجات المواطنين . فالمتوقع أيضا من هاتين المؤسستين العتيدتين أن تساعدا على إيجاد جمعية للمتقاعدين وأن تدعماها إذا ما وجدت إذ لربما تتمكن الجمعية بعد إنشائها من خلال السعي والدعم من توفير كل أو بعض هذه البرامج والخدمات مدار البحث ، وبالتالي تصبح هذه الجمعية عضدا مضافا لجهود مؤسستي التقاعد لأن موضوع المتقاعدين قد أصبح في الوقت الراهن ملفا مفتوحا وحاضرا في الأذهان . ولذا قد يصعب إنسانيا وعمليا إزاحة هذا الملف إلى الماضي ونسيانه في الحاضر دون حل .

وقبل الانتهاء من هذا الجزء المتعلق بالإجابة على سؤال البحث الثاني حول إمكانية التوسع في برامج الرعاية ، يود الباحث أن ينوه إلى ما جاء بتوجيه وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة من اهتمام ودعم يصب في إعادة المتقاعدين إلى الإسهام في برامج التنمية حيث جاء بخطابه الموجه إلى معالي مدير عام معهد الإدارة العامة برقم ٢٦٢/ ق ع في ١٢/ ٤/ ١٤٢٠هـ وغرضه عقد ندوة تناقش « موضوع الاستفادة من ذوي الخبرة من السعوديين المتقاعدين في القطاعين العام والأهلي واستثمار خبراتهم في التدريس والتدريب وبعض مجالات العمل الأخرى وإنشاء جمعية للمتقاعدين السعوديين لهذا الغرض» وقد تم عقد الندوة فعلا تحت رعاية سموه .

وعلى منوال الاهتمام ودعم موضوع المتقاعدين نلاحظ ما جاء بكلمة نائب وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبد العزيز الذي مثل راعي الندوة بافتتاحها وقال : « إن انعقاد هذه الندوة وبهذا المستوى من الحضور والمشاركة ليؤكد مدى ما يحظى به المتقاعدون من كريم رعاية ، ومزيد اهتمام من لدن حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهما الله ، تقديرا لما بذلوه من جهود مخلصة في خدمة وطنهم وأمتهم . . . ولهذا فإننا نتطلع إلى حوار متعمق حول الموضوعات المطروحة في محاور الندوة والخروج بمقترحات وتوصيات عملية مهمة ترقى إلى مستوى أهمية الموضوعات المطروحة وإلى مستوى شرف ونبل الخدمات الجليلة التي قدمها ويقدمها المتقاعدون في المساهمة في التنمية الوطنية » (الأمير أحمد بن عبد العزيز : ١٥ ، ١٦) .

في ختام الإجابة على سؤال البحث الثاني ، نلفت انتباه القارئ إلى أن ما جاء بخطاب سمو الوزير وكلمة سمو نائبه لا يمكن إلا أن يكون دعما ومساندة لقضية مطروحة للبحث والمناقشة ، وهي قضية المتقاعدين ، ومدى الاستفادة من معارفهم وخبراتهم والتعرف على أوضاعهم وإنشاء جمعية تهتم بشؤونهم . وإذا ما أضيف هذا الدعم إلى ما سبق عرضه ومناقشته في معرض الإجابة على السؤال المطروح ، يصل الباحث إلى قناعة بأن التوسع في برامج الرعاية ممكن بدل الاقتصار على برنامج اقتصادي وحيد . وأن المطلوب هو التحرك من قبل المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية في الاتجاه الذي يريانه مناسبا ويضيف جديداً في مجال تحسين وضع البرنامج الاقتصادي ومفيدا في مجال النشاط الاجتماعي والصحي ويخدم مصلحة المتقاعدين .

القسم الثالث من أقسام خطة البحث

في هذا القسم يتناول الباحث ٤ برامج رئيسية تقوم عليها عملية التطوير التي يقترحها البحث . وهذه البرامج يمكن لنا تحديدها بالتالي :

١ ـ برنامج الإعداد (الإرشادي) لما قبل وبعد التقاعد .

٢ ـ البرنامج الاجتماعي الصحي .

٣ ـ البرنامج الاقتصادي .

٤ ـ برنامج إنشاء جمعية للمتقاعدين السعوديين .

في هذا الجزء من البحث سيتم تناول كل برنامج مما ذكر أعلاه على حدة لعرض مبرراته وتبيان فوائده بشيء من الاختصار .

أولاً : برنامج الإعداد (الإرشادي) لما قبل وبعد التقاعد . ووجود مثل هذا البرنامج بنظر الباحث مهم لدى أي جهاز حكومي أو مؤسسة غير حكومية . وتشغيل مثل هذا البرنامج لا يتطلب أكثر من متخصص اجتماعي مؤهله لا يقل عن درجة الماجستير في علم الاجتماع أو الخدمة الاجتماعية وسكرتير لمكتبه يجيد التعامل مع الحاسب الآلي . ويرتبط إداريا بإدارة أو قسم المتقاعدين إن وجد في الجهاز أو المؤسسة المعنية أو بإدارة العلاقات العامة . ومهام هذا المكتب الاستشاري يمكن أن تحدد بحسب الاحتياج . لكن الأفضل أن يبدأ الاستشاري اتصالاته بالفرد المستفيد قبل ٣ سنوات من بلوغه السن القانونية للتقاعد من أجل التهيئة النفسية والبدء في تهيئته بالتفكير حول ما يرغب أن يعمله بعد التقاعد وذلك من خلال استعراض الفرص المتاحة .

ويشارك الباحث في القناعة بأهمية هذا البرنامج أفراد مهتمون وجهات متعددة نذكر منها على سبيل المثال : مجلس الغرف التجارية الصناعية حيث يقول : « ينبغي أن تبادر الوزارات والمصالح الحكومية بإنشاء إدارات أو أقسام لخدمة المتقاعدين قبل إحالتهم إلى التقاعد ومساعدتهم في البحث عن عمل والاحتفاظ بسجلات واضحة لكل متقاعد» (مجلس الغرف التجارية الصناعية : ٥١٩) .

وحول أهمية البرنامج لمعالجة نظرة الفرد إلى ما بعد التقاعد يقول الغريب « تتضمن برامج ما قبل التقاعد توجيهات نفسية واجتماعية منتظمة لتعديل النظرة إلى مرحلة الشيخوخة ، فالفهم السائد هو أن التقاعد يعني الاقتراب من الموت وتوقف الحياة » (الغريب ، ١٤٢٢هـ : ٩٢) .

وبحسب ما نشرت جريدة الرياض (٣/ ٤/ ١٤٢٦هـ) فإن إدارة المتقاعدين في وزارة الداخلية قد سبقت لربما غيرها في تأسيس وحدة استشارية لخدمة المقبلين على التقاعد من منسوبي الوزارة . ففي تصريح للمصيبيح « عن إنشاء الوحدة الاستشارية قال« إن هذه الخطوة نالت إعجاب عدد من المسؤولين» وكان معالي الأستاذ محمد الخراشي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد قد بارك هذه الخطوة معتبراً إياها خطوة أولى في الأجهزة الحكومية التي يتم فيها تخصيص وحدة للاستشارات خاصة بالمتقاعدين (الشيباني : ١) .

ويصبح لا شك من المهم والمفيد أن تؤدي هذه الوحدات الاستشارية إذا ما تم إنشاؤها تقديم بعض الخدمات التي يحتاج إليها

المتقاعد حتى بعد تركه العمل مثل ما تمنى الدكتور الأنصاري حينما قال : « لعل من أهم الأشياء التي يواجهها المتقاعد هو وجود جهة تقوم بإصدار تعريف به أو توثيق أوراقه أو ختمها للجهات التي تطلب مثل ذلك، وهذا ما واجهته في بداية تقاعدي ، فهل للمتقاعدين نصيب في جهة تنشأ لتقوم بهذا العمل وغيره من الأشياء التي يحتاجها المتقاعد بعد ترك الوظيفة (الأنصاري : ٢٣) .

ولهذا السبب وغيره مما ذكر ذكر أعلاه ، يؤكد الاحتياج إلى وجود وحدة استشارية في كل جهاز أو مؤسسة حكومية أو غير حكومية لتقدم بعض الخدمات الممكنة لمنسوبيها قبل وبعد التقاعد .

ثانياً : البرنامج الاجتماعي / الصحي : قبل أن نتطرق إلى ما يمكن أن يقترح تحت هذا العنوان « البرنامج الاجتماعي / الصحي » ، يجدر بالباحث أن يشير إلى أنه قد تناول بالشرح والتوضيح جوانب الاجتماع والصحة في الإجابة على الجزأين الأخيرين من السؤال الأول للبحث . لكن المراد هنا مختلف بعض الشيء وهو أنه سيحاول أن يعرض للقارئ جوانب حاجة المتقاعدين إلى إيجاد برنامج اجتماعي / صحي يخدم احتياجاتهم ، وما يمكن أن يقترح في هذا السبيل دون إطالة وذلك فيما يتعلق بحاجات المتقاعدين أو المسنين . توضح دراسة أبا الخيل أن هذه المشكلة ليست بالحديثة فقد تناولتها قضية الأسبوع التي طرحتها مجلة اليمامة عام ١٩٨٧م وانتهى الحوار إلى وجود حاجة لإنشاء نواد اجتماعية يلتقي فيها المسنون (أبا الخيل : ٧٧) . وتقول شرف في دراستها إن الاهتمام في الماضي كان «مقصوراً على مواجهة المشكلات المادية ببعض الزيادات في معاشات

المتقاعدين ولكن اتضح فيما بعد أن المتقاعدين ليسوا بحاجة إلى الأمن الاقتصادي فقط بل هم في حاجة إلى أكثر من ذلك ، فهم في حاجة إلى إثبات مكانتهم الاجتماعية بحيث يشعرون بأنهم أشخاص مرغوب فيهم وأن المجتمع بحاجة إليهم كما هو بحاجة إلى غيرهم من الأفراد » (شرف : ٢٦٢) .

وعن نفس حاجات المتقاعدين يضيف الأنصاري أن «المتقاعدين وقد شحت مواردهم إلا من تقاعدهم الشهري في حاجة إلى مراكز صحية خاصة بهم باعتبارهم مسنين ، وأمراض الشيخوخة تستحق أن يعتنى بها في مجتمعنا المسلم ، وفي حاجة إلى إعفائهم من بعض الرسوم الحكومية» (الأنصاري : ٢٣) .

بعد هذه المقدمة السريعة لإيضاح احتياجات المتقاعدين يقترح الباحث إنشاء مراكز اجتماعية / صحية على نموذج مركز الأمير سلمان بالرياض ، الذي تتوفر فيه الخدمات الاجتماعية والصحية في مكان واحد . يبدأ إنشاء هذه المراكز أولا في حواضر المناطق مع ملاحظة أن المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة تحتاج إلى أكثر من مركز . أما مسؤولية وتحديد الأماكن المناسبة للمراكز وطلب الموافقة عليها من الدولة وكذلك إنشاؤها وإدارتها (من خلال مجالس إدارة) والإشراف عليها فيُقترح أن تتولاها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة . وفي حالة الإنشاء يطلب من القطاع الخاص في كل مدينة يقام فيها مركز أن يسهم بتكاليف البناء كما أسهم بإنشاء مركز الأمير سلمان الاجتماعي من قبل . ومن خلال التشغيل المُرشد ستدر هذه المراكز عائدات تغطي معظم تكاليف تشغيلها وصيانتها .

في ختام هذه الجزئية من البحث ، ينوه الباحث إلى أن

تحقيق إنشاء مراكز اجتماعية / صحية في المملكة العربية السعودية أمر لا يستجيب لمطالب واحتياجات المتقاعدين فحسب ، وإنما هو أمر من شأنه أن يرفع المجتمع السعودي إلى مصاف المجتمعات التي سبقتنا في إنشاء مثل هذه المراكز ويبسط الدليل على اهتمام المجتمع السعودي برواده .

ثالثاً : البرنامج الاقتصادي : يقول شرف إن الظروف الاقتصادية للمتقاعد بعد تقاعده تمثل موقعاً متقدماً في الأهمية . ذلك أن مستوى متطلباته من المأكل والملبس والمسكن وبقية مستلزمات حياته قد تحدد وأنه لا مجال لتحسن اقتصادي بعد التقاعد « ما لم تتدخل الجهات المسؤولة وتوفر طرق القضاء على مشكلاته » (شرف : ٢٧٠) . وفي نفس الموضوع يرى الأنصاري أن الحد الأدنى لمعاش التقاعد ينبغي أن يتحدد بموجب خدمات المتقاعد حيث يقول «إن قلة دخل بعض المتقاعدين يجعل من الضروري إعادة النظر في الحد الأدنى بحيث يكون حسب سنوات الخدمة بحيث يبدأ من ١٥٠٠ ريال كما يبدأ من ٣٠٠٠ ريال شهريا إلى جانب زيادة سنوية تمنح حسب سلم تنازلي بنسبة لا تزيد عن ٢٥٪ من العلاوة السنوية للمرتبة التي كان عليها قبل التقاعد » (الأنصاري : ٢٣-٢٤) .

وبالنظر إلى تدني الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ينبغي العمل على أن يتواكب معاش التقاعد مع ظروف الحياة والارتقاء المستمر في الأسعار بصورة منظمة تكفل للدولة التزاماتها وتضمن للمتقاعد حياة كريمة (مجلس الغرف التجارية الصناعية : ٥٢٢) . أما شرف فتوصي في هذا المضمار بأن يتخذ

المجتمع التدابير اللازمة لحصول المتقاعد على دخل مناسب يتمشى مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات وسد الاحتياجات الأساسية للأسرة (شرف : ٢٨٠) . ويقول الأنصاري القطاع الأهلي مدعو من جانبه إلى تقديم خدمات خاصة بالمتقاعدين كالفنادق وشركات السياحة والطيران والنقل الجماعي بين المدن وهيئة الاتصالات والمدارس والجامعات الأهلية وشركات الحج والعمرة « كما هو موجود في الدول المتقدمة (الأنصاري : ٢٤) .

بعد هذا العرض والتقديم المباشر عن أوضاع المتقاعدين بشكل عام وعن ذوي المعاشات المتدنية منهم بشكل خاص يقترح الباحث ما يلي :

١ ـ إلغاء تأشيرة (فيزة) السائق والخادمة عن كل متقاعد بلغ الستين من عمره .

٢ ـ إلغاء رسوم الخدمات الحكومية مثل : رخصة القيادة ، رخصة السير (الاستمارة) ، الجواز وما شابه ذلك عن كل متقاعد بلغ الستين من عمره .

٣ ـ إعادة النظر في الحد الأدنى للمعاش التقاعدي بعد مضي قرابة ٥ سنوات من تطبيقه لرفعه إلى ٣٠٠٠ ريال كما اقترحت بعض الدراسات .

٤ ـ مراعاة إمكانية إقرار علاوة سنوية تتحدد بين نسبة ٢٪ إلى ٥٪ بحيث تزيد تنازليا كلما قل مقدار المعاش الشهري .

٥ ـ إيجاد لائحة تنظيمية تسمى « لائحة غير المتفرغين السعوديين» للعمل بالمؤسسات الخاصة بالمتقاعدين .

وبذلك ينتهي عرض ومناقشة الجزء الثالث من البرنامج الاقتصادي

التابع لقسم الاقتراحات وهو القسم الثالث من خطة البحث .

رابعاً : برنامج إنشاء جمعية للمتقاعدين السعوديين : فيما يلزم من التمهيد قبل الدخول في مقترح الجمعية ، تم استعراض الدراسات وبعض الأدبيات التي وصلت إلى متناول الباحث . فتبين أن معظم الدول المتقدمة مثل : (الدنمارك ، السويد ، اليابان ، البرازيل ، والولايات المتحدة الأمريكية) تتوفر لديها جمعيات واتحادات خاصة بالمتقاعدين . وإن تأسيس بعض هذه الجمعيات أو الاتحادات يعود إلى بداية القرن (الميلادي) المنصرم . وإن أعداد المنتسبين إلى بعض هذه الجمعيات تبلغ أعداداً كبيرة جداً . الجمعية الأمريكية على سبيل المثال : بلغ أعداد المنتسبين إلى عضويتها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي (٣٢) مليون متقاعد أو ما يسمى بالمواطنين الأوائل .

هذا ولعل القارئ يدرك أنه بعد ٥ سنوات من تاريخه سيبلغ عدد المتقاعدين السعوديين قرابة مليون متقاعد ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المتقاعدين في العالم تتراوح بين ٥٪ إلى ٨٪ من عدد السكان وهي نسبة متصاعدة تستدعي اهتمام المخططين . كما تستدعي التفكير الجدي في دمج ما فوق الستين عاما من العمر في برامج التنمية كيلا يكونوا عبئاً عليها وعلى المجتمع . وتستدعي كذلك إيجاد برامج اجتماعية وصحية تتناسب مع احتياجات هذه الفئة العمرية لأن الوقاية كما يقال أرخص كثيرا من العلاج .

في الجانب الثاني من الأدبيات وهو يتعلق بالمجتمع السعودي بالتحديد ، أبرزت هذه الأدبيات احتياجا واضحا لوجود جمعية أو نقابة أو ما شابه ذلك للمتقاعدين السعوديين .

ويأتي في مقدمة الأدبيات والوثائق المذكورة خطاب سمو وزير الداخلية

الذي سبقت الإشارة إلى رقمه وتاريخه وأنه موجه إلى معالي مدير معهد الإدارة العامة من أجل إقامة ندوة حول مدى الاستفادة من خدمات المتقاعدين . وكانت الإشارة واضحة في الخطاب إلى إنشاء جمعية لهم . زد على ذلك ما جاء بكلمة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ صالح بن حميد أثناء تكريم المتقاعدين من منسوبي المجلس هذا العام . وقد أشار بكلمته إلى أهمية إنشاء جمعية للمتقاعدين . وبعد أن نشرت جريدة الرياض ما جاء بكلمة معاليه ذهبت مجموعة مهتمة بشؤون المتقاعدين من بينهم الباحث لزيارة معاليه وشكره على ما أفاض به نحو المتقاعدين أثناء كلمته .

وإضافة إلى ذلك دعت الباحثة شرف في دراستها إلى نفس المعنى فيما يخص الاحتياج إلى إنشاء جمعية للمتقاعدين (ص : ٢٨١) ، وكذلك ورقة وزارة الشؤون الاجتماعية المقدمة لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم المنعقدة بمعهد الإدارة العامة قد صبت في نفس الاتجاه ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ (ص : ٥٣٥) . وتلى ما سبق من التأكيدات على أهمية الحاجة القائمة إلى تأسيس جمعية للمتقاعدين ورقة شركة أرامكو السعودية المقدمة إلى نفس الندوة المذكورة (ص : ٤٦٨) . وأخيرا بحث المتقاعدين في المملكة العربية السعودية : دراسة أوضاعهم وإدارة خدماتهم والاستفادة من خبراتهم أبرزت رغبة المتقاعدين بوجود الجمعية (السلطان وابن طالب : ١٥٥) .

فكل هذه الوثائق والدراسات وأوراق العمل صبت جميعا في مجرى الدعوة إلى إنشاء جمعية للمتقاعدين . ولذا فإنه في ختام الجزء الرابع والأخير من القسم الثالث من خطة هذا البحث لا يسع الباحث إلا أن يقترح : إنشاء جمعية عامة للمتقاعدين السعوديين حيث إن في وجودها

عونا للمؤسسة العامة للمتقاعدين خصوصا في تحمل تنظيم ما يتعلق بالاستفادة من معارف وخبرات المتقاعدين وقد بات من المعلوم أن المؤسسة باشرت الاتصال مشكورة بالراغب في العمل من المتقاعدين وبالراغبين بالاستفادة من الخبرات في جهات التوظيف . إضافة إلى سعي الجمعية إذا ما أوجدت إلى محاولة بذل الجهود الممكنة لتقديم مزيد من الخدمات الصحية والاجتماعية التي ما زال المتقاعدون بانتظارها نظراً للحاجة إليها .

القسم الرابع والأخير من خطة هذا البحث

٢ . ٤ الخلاصة والتوصيات

٢ . ٤ . ١ الخلاصة

تركزت مشكلة البحث حول معاناة المتقاعدين من نقص الخدمات التي يحصلون عليها في الوقت الراهن . وفي الوقت ذاته لا تخفى الجهات المعنية بشؤون المتقاعدين ممثلة بالمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنه ليس لديها أكثر ولا أفضل مما هو موفر في الوقت الحاضر .

وتمشياً مع هدف البحث وهو التعرف على برامج الرعاية التي يتم تقديمها لخدمة المتقاعدين في الوقت الحاضر ، وما إذا كان بالإمكان توسيع مجال الموجود من هذه البرامج . وفي السعي لتحقيق هدف البحث تم طرح سؤالين هما :

١ ـ ما هي برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين السعوديين في الوقت الحاضر ؟

٢ ـ هل يمكن التوسع ببرامج رعاية المتقاعدين السعوديين في الوقت الحاضر ؟

وفي سبيل الإجابة على سؤالي البحث أجرى الباحثان استعراضاً واسعاً للأدبيات والدراسات العامة ذات العلاقة بالمتقاعدين والخاصة بالمملكة العربية السعودية . وذلك لمعرفة ما يقدم للمتقاعدين من برامج وخدمات في المجتمعات المختلفة . وعندئذ خرج الباحثان بنتيجة مفادها أن كثيرا من دول العالم المتقدمة خصوصا والتي أمكن الاطلاع على بعض أدبياتها توفر لمتقاعديها ثلاثة برامج رئيسية هي : برنامج اقتصادي ، برنامج اجتماعي ، برنامج صحي .

الأول من هذه البرامج هو البرنامج الاقتصادي الممثل بالمعاش التقاعدي الذي غالبا ما تتعدد مصادره بحسب نظام كل دولة . ففي بعض الدول معاش التقاعد هو ما يحصل عليه الفرد من الضمان الاجتماعي إضافة إلى العائد عليه من برنامج تقاعده ، زائد عائدات الادخار أو ما يتوفر للمتقاعد من برنامج التقاعد التكميلي الذي يمول من قبل الدولة بشكل رئيسي ومن أصحاب الأعمال والأفراد ذوي المعاشات العالية الذين يطمحون بدخول عالية تحافظ على مستواهم المعيشي بعد التقاعد . كما أن ذوي المعاشات المتدنية من المتقاعدين يستفيدون من برنامج التقاعد التكميلي لتحسين مستويات معيشتهم .

الثاني والثالث من هذه البرامج البرنامج الاجتماعي والبرنامج الصحي . وهذان البرنامجان يدمجان أو ينفذان من خلال المراكز التي توجد للخدمات الاجتماعية والصحية في تلك البلدان . ففي كل مركز من تلك تقدم الخدمات الاجتماعية والثقافية والإيوائية أحيانا إلى جانب الرعاية النهارية ، وهي الأغلب في خدمات المراكز . إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات الصحية الأولية من خلال هذه المراكز . وتتوفر المناشط الرياضية بما يتناسب ومتطلبات الفئة العمرية في كل من المراكز المتواجدة .

وضمن آليات التنفيذ بينت الأدبيات أن الجمعيات والاتحادات الخاصة بالمتقاعدين تسهم في تنفيذ هذه البرامج . وتسعى هذه الجمعيات أو الاتحادات من خلال القنوات المتاحة للدفع والمطالبة بتطوير خدمات المتقاعدين .

ومن هذه الخلفية عما هو حاصل بعالم المتقاعدين في الدول الأخرى، توجه الباحث من خلال الأدبيات والدراسات والمعلومات الخاصة بالمملكة للإجابة على سؤال البحث الأول . ألا وهو محاولة معرفة برامج الرعاية الموفرة للمتقاعدين، فكانت الإجابة أو النتيجة التي تم التوصل إليها هي أنه لا يوجد للمتقاعدين السعوديين إلا برنامج واحد وحيد وهو البرنامج الاقتصادي . وهذا البرنامج ممثل بالمعاش التقاعدي الذي حده الأدنى لا يزيد على ١٥٠٠ ريال .

أما الإجابة على السؤال الثاني للبحث، حول إمكانية توسيع برامج رعاية المتقاعدين ، فإن كل المؤشرات المستمدة من الأدبيات والدراسات قد أبرزت أولا حاجة ورغبة المتقاعدين بوجود مراكز أو نواد متخصصة تقدم من خلالها الخدمات الاجتماعية والصحية للمتقاعدين . وأبرزت ثانيا اهتمام وقناعة بعض المهتمين من الباحثين في شؤون المتقاعدين كذلك إبداء بعض المسؤولين قناعة تامة بهذا الاستحقاق للمتقاعدين .

ولذا يرى الباحث لو أن مشروعا لإنشاء مراكز اجتماعية / صحية تقام في مختلف مدن تواجد المتقاعدين ، درس من قبل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقدم للجهات المسؤولة للقي صدى وإستجابة كريمة من قبل الدولة وأخذ طريقه للتنفيذ . هذا ولعل فيما توصل إليه الباحث إجابة ولو مختصرة على سؤالي البحث وتحقيق هدفه وكذلك مدخلا لحل مشكلة المتقاعدين المطروحة في هذا البحث .

٢ . ٤ . ٢ التوصيات

استخلاصا مما تم عرضه ومناقشته وتحليله ، يوصي البحث بما يلي :

١ ـ إنشاء وحدة ، استشارية لدى كل مؤسسة أو جهاز حكومي أو غير حكومي لتقدم بعض الخدمات الممكنة لمنسوبيه قبل وبعد التقاعد .

٢ ـ إنشاء مراكز اجتماعية / صحية في مختلف مدن تواجد المتقاعدين في المملكة وتتولى الإعداد لمشروع هذه المراكز المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بحكم الاختصاص .

٣ـ إلغاء رسوم تأشيرة (فيزة) السائق والخادمة عن كل متقاعد بلغ الستين من عمره .

٤ ـ إلغاء رسوم الخدمات الحكومية مثل : رخصة القيادة ، رخصة السير (الاستمارة) الجوازات للمتقاعد ولعائلته وما شابه ذلك عن كل متقاعد بلغ الستين من عمره .

٥ ـ إعادة النظر في الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ، بعد مضي قرابة خمس سنوات من تطبيقه ، لرفعه إلى ٣٠٠٠ ريال كما اقترحت بعض الدراسات .

٦ ـ مراعاة إمكانية إقرار علاوة سنوية للمتقاعد ، تتحدد بين نسبة ٢٪ إلى ٥٪ بحيث ترتفع كل ما قل مقدار المعاش الشهري .

٧ ـ إيجاد لائحة تنظيمية تسمى « لائحة المتفرغين السعوديين » للعمل بالمؤسسات الحكومية وغيرها بعد التقاعد .

٨ ـ إنشاء جمعية تعنى بشئون المتقاعدين السعوديين .

المراجع

المراجـــع

أولاً: المرجع باللغة العربية

أبا الخيل ، راشد محمد ، الشيخوخة ومركز العناية بالمسنين في العالم (أطروحة دكتوراه مترجمة إلى اللغة العربية) من جامعة بوسطن/ الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨م .

ابن صنيتان ، محمد ، التقاعد ، ط٢ ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٣هـ .

ابن عبد العزيز ، نايف ، وزير الداخلية ، ورئيس مجلس القوى العاملة ، (خطاب) إلى مدير معهد الإدارة العامة ، برقم ٢٦٢/ ق ع وتاريخ ١٢/ ٤/ ١٤٢٠هـ ، الموضوع عقد ندوة حول الاستفادة من خبرات المتقاعدين وإنشاء جمعية لهم .

أبو خضير ، إيمان سعود والجوهرة إبراهيم المعجل (معهد الإدارة العامة) ، مرئيات الموظفات نحو نظام التقاعد المبكر ، دراسة : ميدانية على العاملات بالأجهزة الحكومية في مدينة الرياض ، (بحث) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ- ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

أرمكو السعودية (الشركة العربية للزيت) ، الاستفادة من خبرات المتقاعدين السعوديين في التعليم والتدريب ومجالات العمل الأخرى في القطاعين الخاص والعام ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ- ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

الأمم المتحدة ، تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ، مدريد ٨/ ١٢/ أبريل ٢٠٠٢ ، www.un.org/arabic/conferences/ageing

الأنصاري ، عبد الرحمن الطيب ، كلمة المتقاعدين في ندوة : إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

الباز ، راشد ، (١٤٢٦هـ) الفقر في المملكة العربية السعودية ، تحرير محمد البقمي ، تقرير منشور في جريدة الوطن العدد (١٦٨٦) ٤/ ٤/ ١٤٢٦هـ الموافق ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م .

ـــــــــــــــ ، تطوير خدمات الرعاية الصحية للمسنين في المملكة العربية السعودية ، مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل ، دار الاستشارات الطبية والتأهيلية ، الرياض ، ١٤٢٤هـ .

البداينة ، ذياب ، تطور مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (٢٩) ، العدد (٣) ، ٢٠٠١م ، ص ص : ٨٠-١١٩ .

تومبسون ، لورنس هـ ، (المزايا والعيوب في أنظمة الرعاية الاجتماعية المختلفة) ، المجلة الأولية للتأمينات الاجتماعية ، العدد (٣-٤) ، ١٩٩٥م ، جنيف ، ص ١١٤-١٣٢ .

جريدة الرياض ، وحدة استشارية وجمعية للمتقاعدين بوزارة الداخلية ، العدد (١٣٤٣٩) الاثنين ، ٢ ربيع الأول ، ١٤٢٦هـ ، الموافق ١١/ ٤/ ٢٠٠٥م .

جريدة الوطن ، مشروع الاستفادة من المتقاعدين لحماية المشروعات الحكومية والخاصة في السعودية ، العدد (١٣٤١) الثلاثاء ١٣ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ ، الموافق ١/ ١/ ٢٠٠٤م ، السنة(٤) .

الحمدان ، عبد الله بن محمد ، (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ، دور التأمينات الاجتماعية في مجال رعاية المسنين وتنمية المجتمع ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ - ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

خميس ، موسى ، شعور المسن بكيانه يحول دون حياة خاملة ، جريدة الحياة ، العدد ٢٤١٨٠ تاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٣ www.daralhayat.com

السدحان ، عبد الله ناصر ، رعاية المسنين في المملكة العربية السعودية ، مطابع الجمعية الإلكترونية ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .

السيف ، عبد المحسن بن فهد ، الكبر والتكيف الاجتماعي : دراسة ميدانية مطبقة على المتقاعدين في مدينة الرياض ، مركز البحوث : كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .

الشربيني ، لطفي ، صحتك النفسية بعد التقاعد عن العمل ، مجلة النفس المطمئنة ، العدد (٥٧) يناير ، ١٩٩٩م http://www.elazayem.com

شرف ، ليلى عبد الله محمد جمال ، توافق المتقاعدين مع الحياة الأسرية والاجتماعية في مدينة جدة ، (رسالة ماجستير لم تنشر) ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة الملك عبد العزيز ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

الشهري ، عبد الله يحيى ، (إدارة الجمعيات التعاونية لإدارة المؤسسات والجمعيات الأهلية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية-سابقاً) ، دور المتقاعدين في الأعمال التنموية والمشاركة المجتمعية ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦ - ١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

الطريقي ، عبد الله بن محمد بن أحمد ، (قسم الفقه الجامعة الإسلامية) ، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومن في حكمهم من المتخصصين ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ-١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

عبد الحميد ، سعد ، وآخرون (كلية التقنية بمكة المكرمة) ، التعليم المهني والتقني والاستفادة من معارف وقدرات المتقاعدين ، (ورقة عمل)، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ - ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

العبيدي ، إبراهيم بن محمد ، العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ، دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (١٦) ، العدد (٤) شتاء ١٩٨٨م ، ص ٤٧-٦٣ .

ـــــــــــــــ، دوافع العمل وخصائص العائدين للعمل بعد التقاعد في المملكة العربية السعودية ، مجلة الأمن ، العدد (٨)، رمضان، ١٤١٤هـ ، ص ٤٣-٦٨ .

العودة ، عودة بن عبد العزيز (إدارة شؤون المتقاعدين ، وزارة الداخلية) ، أنظمة التقاعد العسكرية والمدنية مالها وما عليها ، (ورقة عمل)، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

الغريب ، عبد العزيز بن علي ، أزمة التقاعد كيف نواجهها ، كتاب الرياض (سلسلة ٩٥) ، مؤسسة اليمامة ، الرياض : أكتوبر ٢٠٠١م .

ـــــــــــــــــ ، (معهد البحوث والخدمات الاستشارية / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، واقع خدمات المتقاعدين في السعودية ، تطويرها ، رؤية اجتماعية ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ-١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

ـــــــــــــــــ ، المتقاعدون : بعض مشكلاتهم الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها (رسالة ماجستير مطبوعة) ، الرياض ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٥م .

كلمة صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية في ندوة : إدارة خدمة المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦ - ١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ - ١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م

مؤسسة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، نظام التأمينات الاجتماعية ، ط ٢ ، الرياض ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

ـــــــــــــــــ ، منافع نظام التأمينات الاجتماعية ، الرياض ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

المؤسسة العامة للتقاعد ، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ، ونظام التأمينات الاجتماعية والجداول والأحكام الملحقة بها ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٧ وتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٤٢٤هـ ، واللائحة التنفيذية للنظام ، مطابع التقنية للأوفست .

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ، (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية) ، المتقاعدون في القطاع الحكومي ومدى إمكانية الاستفادة من خبراتهم في القطاع الأهلي ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

المحيميد ، علي بن محمد ، (المؤسسة العامة للتعليم الفني) ، الاستعانة بخبرات المتقاعدين للتدريس في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦ - ١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

مركز الأمير سلمان الاجتماعي ، (إدارة الدراسات والتخطيط) ، تجربة مركز الأمير سلمان الاجتماعي في تنمية الاستفادة من خبرات المتقاعدين ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

مصلحة معاشات التقاعد (المؤسسة العامة للتقاعد حاليا) مدى استفادة أصحاب المنشآت الصغيرة وبخاصة فئة الشباب من معارف وخبرات المتقاعدين ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦ - ١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ -١٩ -٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

هوشما ، جليرتو وجون ب ويليام سون ، « نظام التقاعد في القطاع العام البرازيلي : التعديلات والآثار السياسية » المجلة الدولية للتأمينات الاجتماعية ، العدد (٢) ، ١٩٩٥م ، جنيف ، ص ٤٦-٦٧ .

وزارة التخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة ، تقرير أوضاع المسنين في دولة الإمارات العربية ٢٠٠١ ، www.albayan.co.ae/albayan/ ٢٦/٠٢/٢٠٠٢

وزارة الخدمة المدنية (إدارة القوى العاملة بالإدارة العامة للدراسات) ، التقاعد في الخدمة المدنية ، (ورقة عمل) ، الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم ، معهد الإدارة العامة ، ١٦-١٧/ ١١/ ١٤٢٣هـ-١٩-٢٠/ ١/ ٢٠٠٢م .

وزارة الشؤون الاجتماعية ، إدارة رعاية المسنين ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٥ ، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، نظام التقاعد المدني والمذكرة الإيضاحية والتعديلات الصادرة عليه ، مطابع الحكومة الأمنية ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

History of age concern, http://www.ageconcern.org.uk , 2005.

Petras , Ross and Kathryn (ed), the Only Retirement Guide you u ever need Afireside Book IN.y.Ny.USA 1995 .